العولين وبه جزم ابن مالك في سبك المنظوم وقيل انه للبعد كاولئك وان للتوسط كذلك ويرد عليه ان البصريين لا يؤيدون ذلك فلا يعلم من كلامهم ما للبعد فيهما وقد نصوا على انه يعلم زيادته بالبعد عن التحديد فيقال ذيتك وتيتك ويكون في حال اللبس الا انه لحق معها ومع اليا لازم قوامي والعبادة للكافيه ولحقها حروف التنبيه قبيه امور الاول حرف التنبيه ايها ثم ذا المشار وهما التنبيه اصح الثاني في التسهيل والكافية الكبرى والجامع على ان لحوقها للمحدود كثير والمقرون بالكاف قليل الثالث استثنى ابن مالك في شرح التسهيل المثنى والجمع المقرون بالكاف فقال ان ما التنبيه لا تصحبه فلا يقال ذانك ولا هاتان ولا هاتيك قال لان واحده ذاك وذلك فحمل على مثناه وجمعه لانها فرعاه وحمل عليه مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال ابو حيان وهذا بناه على ما اختاره من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله شعر من هؤلياكن الضال والسمر وهو تصغير هؤلاء ولكن ويه صرح في الكافية الكبرى فقال وبالكاف اخصص هنا الى اخره وذكر في شرح الكافية على الى حسيه والتسهيل ان هناك وهنالك وهنا بالتشديد قد يشار بهن للزمان كقوله تعالى هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت وقول الشاعر واذا المور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون ابن المغزع وقوله حننت نوار ولات هنا حنت قال ابن هشام في الجامع وقد يستعار هنا لك وهنا في هنا الشذوذ فانها تلحقها صرح به في بيض الثالث نص ايضا على دخول الكاف في هنا دون ما بعدها وهو صحيح في ثم غير صحيح في هنا وهنا فانها تلحقها كما صرح به في التسهيل الرابع قوله وبه الكاف صلا ظاهره ساواته لي في تصرف كافه وليس كذلك كما صرح به ابو حيان وغيره بل يلزم حاله واحدة وفي الجامع لابن هشام والتزم في كاف حينئذ الفتح والافراد باب الموصول قول الكافيه الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد فيه امور الاول قال ابن قاسم في شرح الالفيه الموصول محصور بالحد فهو مستغن عن الحد ولذا تركه في الالفيه والكافيه الكبرى لكن حده في التسهيل وتركه ابن هشام في الجامع والقطر وحده في الشذور والذي في قال الشلوبين هذا التعريف انما يصح لمن يوقف الموصول والصلة لغة ولا يعلم ما يطلق عليه في اصطلاح النحاة الثالث قال الشلوبين هذا الحد يبطل بمن الموصوفة فانها لا تتم جزءا لا بصفة ولا بد في صفتها اذا كانت جملة من عايد الرابع

قال الناظم

قال الشلوبين ويبطل ايضا بالحروف الموصولة فانها تتم جزءا بصلة وعايد في صلتها لفقدان الآية قال فان قلت كلامك في الاسماء فلا في الحروف قلت كلامه في مطلق الموصول الخامس قال الشلوبين يرد عليه ايضا المصادر العاملة وافعل التفضيل فانها موصولات وهي اسماء ولا عايد من صلتها عليها وتسمى موصولات بالاتفاق قلت وكما يرد شيء من ذلك على قولك الشذور ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية او وصف صريح او ظرف او مجرور تامين والى عايد وفي التسهيل ما افتقروا بدا الى عايد الى اخره وقال في شرحه احتراز من النكرة الموصوفة بجملة فانه حين وصفها بها تفتقر اليها والى عايد لكن الوضع بالاصالة للمفرد الذكر تعذر بها الجملة ويغني ذكر عنها فالافتقار الى ما يوصل به كما ايضا وان صدق في الظاهر انها مفتقرة فلا يصدق على الافتقار اليها انه كان ابدا ومثل قول الكافية ملزوم عايد وجملة وما اشبهها موصول الاسماء على قال في شرحها ذكرا للملزوم ليخرج الموصوف بجملة السادس زاد في الشذور بعد قوله والى عايد او خلف وكذا في التسهيل ليشمل ما وقع الربط بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى كقوله وانت التي في دعمة الله اطمع وقد يتعذر بان الحاجب بان ابا علي قال في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة السابع قال ابن مالك في التحفة الاولى ان يقال لا تتم افادته الا بصلة وعايد لان اللذان واللتان واليهم وهاتين معرفة فصل بحي الصلاة والاعراب دليل تمامها قوله الا لفيه موصول الاسماء الذي اي للذكر ليقابل قوله الاتي التي قوله واليا اذا ما تنب لا تثبت قيل مفهومه انها تحذف حالة الافراد وليس كذلك بل تحذف كما صرح به في الكافيه والتسهيل والجواب انه حكم بوجوب الحذف في التثنية ومفهومه انه غير واجب في الافراد وهو كذلك قوله اولا العلا ظاهر في اعرابه وهو اختيار كما مر قوله ان تشدد فلا علامة والنون من ذين وتين شدد ايضا ابن الصائغ البصريين ان ذلك خاص باللذ في البايين واما مع اليا فممنوع وصورة الكوفيون مطلقا وصححه المصنف في كتبه وساير المتاخرين قوله وتعويض بذلك قصد انه مذهب البصريين انه في حالة دليل على البعد وقد تقدم قوله جمع الذي الاولى الذين فيه امور الاول قيل ليا بتا وبين لان الاولى للعاقل وغيره والذين للعاقل فقط قال ابن عقيل ومشى عليه في الجامع قلت هذا اباه ابن عصفور والذي مشى عليه المولف في التسهيل استواهما وانها للعاقل فقط وقال ابن قاسم انه المشهور الثاني في اطلاق الجمع عليهما نحو قال ابن الناظم وليس اللذين

Copyright Zhejiang Sci-Tech University